نقيب المحامين في السويداء: الموافقات الأمنية أتخمت المحاكم بآلاف القضايا وضيعت الأموال على الدولة

عضو في مجلس الشعب: ساهمت بتأمين الحماية لمن لا يستحقها وحرمت صاحب الحق من الوصول إلى حقه

السويداء- عبير صيموعة

باتت قضية الحصول على الموافقة الأمنية للبيوع العقارية حجر عثرة أمام الأغلبية العظمى من المواطنين وخاصة في المعاملات التي تستدعي وجود الوكالات بالضرورة، حيث أكد جميع المحامين ممن التقتهم «الوطن» ضمن القصر العدلي أن قرار الحصول على الموافقات الأمنية للبيوع العقارية خلق كثيراً من الإشكاليات لدى موكليهم وأدى إلى اكتظاظ المحاكم بآلاف القضايا التي اكتسبت الحكم القضائي والصفة القطعية، كما أدت إلى ظهور حالات كثيرة من عمليات النصب والاحتيال وحرمت أصحاب الحق من الحصول على حقوقهم، مطالبين بضرورة إعادة النظر بتلك الموافقات وخاصة مع صدور المرسوم الأخير المتعلق بالقضايا الإرهابية.

رئيس فرع نقابة المحامين في السويداء غسان غرز الدين أكد لـ«الوطن» أن صدور قرار الحصول على الموافقات الأمنية جاء بسبب أوضاع الحرب حيث لم تكن موجودة قبل عام ٢٠١١ وكان الاكتفاء بالحصول على ورقة «لا حكم عليه» لمعاملات الوكالات عن غائب وفي العديد من المعاملات ولكن بعد عام ٢٠١١ ونتيجة الحرب على سورية ظهرت قضية تمويل الإرهاب الأمر الذي أوجب وجود تلك الموافقات بهدف منع الإرهابيين من البيوع العقارية لأنه من الممكن مساهمتهم في تمويل الإرهاب، إضافة إلى منعهم من شراء عقارات ضمن المناطق الآمنة وتحويلها إلى بؤر إرهابية.

وأوضح أن بداية الموافقات الأمنية كانت خاصة بالإرهابيين والتي جاءت بناء على نظرة شمولية من الدولة بهدف حماية المواطنين بالمجمل رغم تضرر البعض ولكن نتيجة عدد من المعاملات والقضايا توسعت لتشمل عدداً من القضايا الأخرى السفر والمطلوب للاحتياط ومخالفات السير وغيرها من القضايا الأمر الذي أدى إلى حجر التصرف بالعقارات على ساحة القطر ككل، علماً أن الحجر وبالقانون لا يكون إلا ضمن دعاوى جنائية فلا يمكن منع التصرف بالعقار بناء على مخالفة قانونية أياً كان نوعها نظراً لوجود طرق قانونية تتم متابعتها مع المصارف التي تتم عمليات البيوع العقارية ضمنها والتي يمكن أن تلجأ إلى منع السفر أو الحجز على العقار.

ولفت غرز الدين إلى لجوء الكثيرين من المواطنين لاستغلال قضية الموافقات الأمنية في عمليات النصب والاحتيال واختلاق ادعاءات من أصحاب العقارات المبيعة على المشترين لعرقلة عملية نقل العقار لصالحهم رغم قبضهم كامل ثمن العقار.

ورأى أنه بعد صدور مرسوم العفو الأخير رقم ٧ والمشروط بالقضايا الإرهابية والذي كان له إيجابيات كثيرة وكان بمنزلة طي لمرحلة سابقة مرت بها البلاد متضمناً المصالحة وعودة الكثيرين إلى جادة الصواب إضافة إلى تميزه بعدم اشتراط مراجعة أي جهة لرفع الأسماء المطلوبة بحيث تتولى الجهة الحكومية رفع تلك الأسماء وبالتالي من المفترض أن ينعكس هذا المرسوم على إلغاء الموافقات الأمنية على أن تبقى محصورة بالإرهابيين بالمعنى الإرهابي التي لها قضايا ومحاكم خاصة بها لأن تلك الموافقات أرهقت الأهالي فضلاً عن عرقلتها لكثير من البيوع العقارية إضافة إلى القرارات القضائية، علماً أنه في جميع المؤتمرات ومنذ صدور الموافقات الأمنية سواء مؤتمرات المحافظة أو المؤتمرات المركزية كان أول الطلبات إلغاء الموافقات الأمنية وحصرها ضمن الإطار الذي شرعت له.

وأكد نقيب المحامين أن حصول المواطنين على أحكام قضائية تخص بيوعهم العقارية وإرهاقهم لسنوات طويلة والتي تبدأ بمحكمة البداية وتنتهي بمحكمة النقض يصطدم حين الوصول إلى التنفيذ بقرار الموافقة الأمنية الذي يحول دون الفروغ، مشيراً أنه وللحرص على استقلالية القرار القضائي وتنفيذه لابد من إنهاء قضية الموافقات الأمنية وخاصة في قضية الوكالات العامة.

وأشار إلى القصور والضرر اللذين لحقا بالمواطنين كذلك بقضية تنفيذ البيوع بالمزاد العلني حيث شكلت الموافقات الأمنية حجر عثرة في طريق تحصيل المواطنين لحقوقهم، مؤكداً أنه نتيجة إلزامية الحصول على الموافقات الأمنية فإن المحاكم أرهقت بآلاف دعاوى تثبيت عقود البيوع العقارية خلال السنوات السابقة الأمر الذي أدى إلى لجوء المحاكم إلى نقل الملكية بسندات.

كما أن الموافقات الأمنية لم تراع الحقوق المكتسبة سابقاً لأشخاص حصلوا على قرارات قبل صدور الموافقات الأمنية حيث تم إدراجها في جميع القرارات التي لم يتم تنفيذها، لافتاً بالقول: إننا كنقابة نحرص على تطبيق القانون وسيادته واستقلالية القرار القضائي وتنفيذه لأنه الضمان للجميع.

وبيّن نقيب المحامين أنه خلال الفترة الماضية وقبل تعديل قرار أصول المحاكمات فإن قرار الحصول على الموافقة الأمنية قد ضيّع على الدولة الكثير من الرسوم والضرائب للبيوع العقارية نظراً لاشتراط وجود براءة الذمة من المالية.

بدوره عضو مجلس الشعب عن السويداء المحامي حكمت سلام أوضح لـ«الوطن» أنه في جلسة مجلس الشعب المخصصة لمناقشة عمل وزارة العدل تم طرح قضية الموافقات الأمنية تحت قبة المجلس وضرورة العمل على تعديل وإلغاء بعض الحالات التي تنعكس سلباً على المواطنين ومنها العمل على استثناء تنفيذ الأحكام القضائية من الموافقات الأمنية التي تفقد الحكم القضائي قوته التنفيذية وهو عنوان الحقيقة وخاصة في حالة البيع بالمزاد العلني وتثبيت عقود البيع حيث تؤمن الحماية لمن لا يستحقها وتحرم صاحب الحق من الوصول إلى حقه.

موضوع من خارج الكتاب يخلق إرباكاً لدى التلاميذ في امتحان اللغة الإنكليزية

حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير التربية في حمص وليد مرعي لـ«الوطن» أن المديرية بدأت منذ نحو أسبوع عمليات تصحيح الأوراق الامتحانية للمواد التي تقدم لها طلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوي لمحافظتي، مبيناً أنه يتم حالياً تصحيح الأوراق الامتحانية لكل من مادتي الاجتماعيات والعلوم لشهادة التعليم الأساسي وكل من مواد الفيزياء والفلسفة والعربي لشهادة التعليم الثانوي.

وأشار إلى أنه وبناءً على مقترح منسق كل مادة تم تكليف العدد الكافي من المصححين الاختصاصيين، مؤكداً أن إقبال المدرسين الاختصاصيين جيد هذا العام في المشاركة بعمليات التصحيح وأعدادهم كافية لإنجاز العمل ضمن الأوقات المحددة وفق سلالم التصحيح، منوهاً بالالتزام الكامل بتوخي الدقة والموضوعية من المصححين أثناء عملهم بما يحقق العدالة لجميع الطلاب إضافة لوجود متابعة يومية من جميع القائمين على العملية الامتحانية والتصحيح.

وبين مرعي أن العملية الامتحانية سارت أمس بأجواء هادئة ومريحة واعتيادية ولم تحدث أي مشاكل تعكر صفو الامتحانات، لافتاً إلى أنه تم تسجيل ٧ ضبوط غش بقصاصات ورقية وجوالات في امتحانات أمس، منوهاً بأن أسئلة الامتحانات جاءت حسب الموجهين الاختصاصيين بالمديرية نموذجية ومناسبة للوقت المخصص لها وتراعي الفروق الفردية للطلاب وواضحة الطباعة والمعاني.

ولفت إلى أن إجمالي عدد التلاميذ المتقدمين لامتحان مادة اللغة الانكليزية في شهادة التعليم الأساسي بلغ ٣١٤٩٣ تلميذاً وتلميذة، بينما بلغ عدد التلاميذ المتغيبين عن الامتحان ١٥٢٣ تلميذاً وتلميذة، وبلغ عدد التلاميذ المتقدمين للتعليم الشرعي ١١٧ تلميذاً فيما بلغ عدد المتغيبين عن الامتحان تلميذين فقط، مشيراً إلى أن معظم التلاميذ المتغيبين عن امتحانات أمس هم من الطلاب الأحرار.

من جانبهم أجمع العديد من التلاميذ المتقدمين لامتحان مادة اللغة الإنكليزية لـ«الوطن»، خلال جولتها على بعض المراكز الامتحانية على سهولة الأسئلة عدا النص والموضوع الموازي الذي جاء من خارج المنهاج في حين كانت بقية الأسئلة من ضمن المنهاج.. وأكد عدد من التلاميذ أنهم عانوا من الموضوع الموازي لعدم تدربهم عليه سابقاً خلال العام الدراسي ولكن الطالب الذي حضر المادة بشكل جيد أو لديه مخزون جيد باللغة يمكنه حل الأسئلة ومن ضمنها الموضوع بشكل أكثر سهولة من بقية الطلاب.

بدورهم أشار عدد من أساتذة اللغة انكليزية لـ«الوطن» إلى أن نموذج الأسئلة هو النموذج المعتمد من الوزارة حتى من حيث عدد الأسئلة، منوهين بأن المشكلة كانت بوجود موضوع مواز ونص مواز من خارج الكتاب، ما خلق بعض الإرباك لديهم وربما يؤثر في قسم كبير منهم بتحصيل العلامة الكاملة في المادة.

١١ حالة غش في امتحان الإنكليزي لطلاب التاسع باللاذقية.. وتباين آراء حول «الموضوع»

اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد رئيس دائرة الامتحانات في تربية اللاذقية علي محمد لـ«الوطن»، تسجيل ١١ مخالفة خلال امتحان مادة اللغة الإنكليزية لطلاب شهادة التعليم الأساسي «التاسع»، مبيناً أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وبيّن محمد أنه تم ضبط ٣ محاولات للغش بين الطلاب بواسطة قصاصات ورقية، و٦ حالات بواسطة المصغرات، على حين تم ضبط جوالين مع المراقبين، وتم رفع التقارير لوزارة التربية بشكل يومي كما العادة.

وأشار رئيس دائرة الامتحانات إلى غياب ٥٦٥ طالباً عن امتحان الانكليزي، مبيناً حضور ٢٢٧٢٣ طالباً من أصل ٢٣٢٨٨ طالباً مسجلاً في المحافظة، علماً أن عدد المراكز ٢٠٢ مركزاً إضافة لمركز واحد صحي وفيه يتقدم ١٥ طالباً من جرحى الوطن.. ورأى محمد أن الأسئلة كانت واضحة وشاملة وسارت العملية الامتحانية دون أي إشكالية تذكر ولم تسجل أي حالة مريبة أو حالة بلبلة، مؤكداً التزام جميع عناصر العملية الامتحانية بالتعليمات الوزارية.

من جانبهم، اعتبر عدد من الطلبة أن أسئلة اللغة الانكليزية سجلت سابقة فريدة من نوعها بورود الموضوع من خارج المقرر لأول مرة وفق قولهم، متسائلين عن كيفية وضع سؤال ليس ضمن المنهاج التعليمي.

وذكر أحد الطلبة أن الموضوع يطلب الكتابة عن «الحيوان المفضل» وهو من خارج مواضيع المقرر المدرسي، ما يسبب إرباكاً لي قبل أن أعرف إذا كنت قادراً على الكتابة أو لا، وهذا ما يضع الطالب عموماً في ورطة نفسية، وفق تعبيره.

في المقابل، رأت هند أن الموضوع سلس ويعتبر «سؤال مساعدة» إذ يستطيع الطالب أن يكتب ما يريد عن حيوانه المفضل دون أن يتقيد بكتابة موضوع «بصم» من المقرر، وهذا يميز الطالب المجد والمتمكن من اللغة بشكل عام.

واعتبر عدد من الطلاب أن أسئلة الانكليزي عموماً سهلة ولا تتطلب مهارة لغوية كبيرة، إنما تعد ضمن الأسئلة السلسلة التي تراعي جميع المستويات وبإمكان أي طالب مطلع على المنهاج أن يضمن علامة النجاح على أقل تقدير.

من جانبهم، عبّر عدد من الأهالي عن صدمتهم بعد ما ورد على مواقع التواصل بأن هناك أسئلة من خارج المقرر، ليتبين فيما بعد أن الموضوع فقط اعتمد على براعة الطالب ولا يعتبر سؤالاً تعجيزياً كما تناقل البعض.

وكلاء توزيع المياه يشكون حصر التوزيع بالقطاع العام

إدارة الشركة: وفقاً لتوصية اللجنة الاقتصادية.. الجهات المكلفة بالتسويق تقوم بعملها

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى خطية تتعلق بطريقة توزيع المياه المعبأة في معامل الدولة عن الظلم الذي لحق بوكلاء تلك المعامل على مدى سنوات عديدة والخلل الذي يرافق التوزيع الحالي.

وجاء في الشكوى: نحن مجموعة من وكلاء الشركة العامة لتعبئة المياه في طرطوس عن معامل المياه الموجودة في القطر وهي بقين والسن والفيجة والدريكيش منذ أكثر من عشر سنوات وعددنا أكثر من ٥٠٠ وكيل معتمد في كل المحافظات نفيدكم أن وزير الصناعة أصدر هذا العام قراراً يقضي بتسليم كامل إنتاج هذه المعامل للسورية للتجارة والمؤسسة الاجتماعية العسكرية وإلغاء جميع الوكلاء ورميهم من دون عمل وحرمان نحو ٢٥٠٠ أسرة من مصدر دخلها، علماً أننا كنّا ملتزمين بسحب مخصصاتنا ودفع الغرامات في حال عدم استجرار المخصصات ودفع الضرائب المالية المترتبة علينا من دون كلل ودون أي تأخير، وكانت المادة متوفرة في السوق في أي لحظة ولكن الآن وبعد تسليم الإنتاج للسورية للتجارة والمؤسسة الاجتماعية العسكرية أصبحت المادة شبه مفقودة من السوق وبات سعرها مرتفعاً وأغلب أصحاب محال السوبر ماركت رفضوا العمل بها لأنها أصبحت محاربة من التموين لكونها محصورة بالسورية للتجارة لذلك تأتي دورية التموين وتسأل باستفزاز وجشع لماذا عندك مياه؟ أنت مخالف!

وأضافوا في شكواهم: إن أغلب معامل المياه توقفت بسبب عدم التزام السورية للتجارة باستجرار إنتاجها علماً أن جميع المستودعات ممتلئة بالإنتاج بينما في زمن الوكلاء كان الإنتاج يباع بشكل يومي والمستودعات فارغة والبيع نقدي وليس لأجل وكان يبيع الوكلاء بسعر منافس للسورية للتجارة علماً أن بعض موظفي السورية للتجارة كانوا يبيعون المادة للوكلاء أنفسهم وبأسعار فلكية في أوقات أزمة المياه وتوجد صور عند وزير الصناعة تظهر سيارات السورية للتجارة وهي تقوم بتفريغ حمولتها لوكلاء.

وتابعوا: وعندما نسأل عن سبب عدم التجديد للوكلاء يجيبون أنها توجيهات بتسليمها للسورية للتجارة متجاهلين أن أكثر من ٢٥٠٠ عائلة بقيت من دون عمل وأن المعامل شبه متوقفة والميزانية شبه خاسرة لأن خطط الإنتاج الشهرية لا تتجاوز ٢٠ بالمئة.

رد الشركة

وضعنا هذه الشكوى أمام وزير الصناعة منتصف أيار الماضي عبر المكتب الصحفي للوزارة، وجاء الرد من المكتب الصحفي بأن الإجابة سوف تصل من المؤسسة العامة للصناعات الغذائية وأمس وصل الرد من الشركة العامة لتعبئة المياه بطرطوس وجاء فيه:

جرى تسويق منتجات الشركة خلال السنوات الماضية عبر عدة قنوات تسويق جهات القطاع العام (المؤسسة السورية للتجارة- المؤسسة الاجتماعية العسكرية- المؤسسة السورية للطيران)، جهات القطاع الخاص (عبر وكلاء متعاقدين مع الشركة بموجب عقود سنوية وفق دفاتر الشروط الخاصة). وبنهاية عام ٢٠٢١ جاءت توصية اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء بالتنسيق المشترك بين وزارة الصناعة ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة الدفاع لتسويق منتجات الشركة وعليه تم تخصيص ٧٠ بالمئة من الإنتاج للمؤسسة السورية للتجارة و٣٠ بالمئة للمؤسسة الاجتماعية العسكرية ويجري حالياً تسويق المنتجات وفق هذه النسب الأولية.

إن العلاقة بين الشركة والوكيل علاقة عقدية تنتهي بنهاية المدة العقدية ولم تكن العقود تتجدد تلقائياً إنما يتم الإعلان سنوياً قبل نهاية العام بالحاجة إلى وكلاء لتسويق المنتجات ويتم التعاقد مع من يفوز من العارضين بنتيجة محضر فض العروض.

نحن لا ننكر الجهد الكبير الذي بذله بعض الذين تعاقدت معهم الشركة منذ إحداثها لتسويق المنتج على كامل الجغرافيا السورية وخارجها علماً بأن الإنتاج لدينا قي تطور عن السنة السابقة والجهات المكلفة بالتسويق تقوم بعملها.